محضر وقرارات اجتماع المجلس التنفيذي السابع والخمسين للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد بمدينة تونس(الجمهورية التونسية)
يومي 11 و12 رجب 1440 هـ
الموافق 18 - 2019/3/19م

محضر اجتماع المجلس التنفيذي
السابع والخمسين للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المنعقد بمدينة تونس (الجمهورية التونسية)
يومي 11 و12 رجب 1440 هـ
الموافق 18 - 19 /3/2019م

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية اجتماعه السابع والخمسين بفندق " رمادا بلازا " بضاحية قمرت اجتماعها السابع والخمسين يومي 11 و12 رجب 1440 هـ الموافق 18 و19 مارس 2019 وذلك برئاسة معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ومعالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي وسعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس ومعالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة وحضور رؤساء الأجهزة وأعضاء وفودها في المجلس وهم :

***ديوان المحاسبة بالمملكة الاردنية الهاشمية:**

ـ معالي الدكتور / عبد خرابشه	رئيس الديوان
ـ السيد / فريد دبابنه	مدير الرقابة على الأداء والبيئة

***ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين:**

ـ السيد / فائق علي ضيف	وكيل الديوان
ـ السيد / خالد يوسف أحمد	الوكيل المساعد للموارد ونظم المعلومات

***ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية:**

ـ السيد الدكتور/ محمد بن ابراهيم حبيب	مستشار معالي رئيس الديوان
ـ السيد / محمد بن مطلق النفيعي	المستشار والمشرف العام
ـ السيد / محمد بن سلطان بن دايل	مدير عام ادارة الرقابة على اداء المؤسسات
ـ السيد / عبد العزيز بن راشد المطيري	إدارة الرقابة على أداء الوزارات والمصالح
ـ السيد / زيد بن ابراهيم القعيط	مدير عام مكتب معالي رئيس الديوان
ـ السيد / عبد الله بن عبد الرحمن الحربي	منسق في ادارة العلاقات الدولية

***جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:**

ـ معالي الشيخ / ناصربن هلال بن ناصر المعولي الموقر	رئيس الجهاز
ـ السيد / محمد بن عبد الله حمدون الحارثي	رئيس مكتب رئيس الجهاز
ـ السيد / محمد بن سليمان بن سعيد الجابري	مدير عام المديرية العامة للرقابة المالية
ـ السيد / احمد بن سليمان بن سعيد الخالدي	مدير دائرة الرقابة على القطاع الاداري

***ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية:**

ـ السيد القاضي / عبد الرضى ناصر	رئيس غرفة

ـ السيد القاضي / فوزي خميس	المدعي عام للديوان
ـ السيد / عمر الدغيلي	رئيس مصلحة الديوان
ـ السيد / افرام الخوري	مستشار

***الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:**

ـ معالي المستشار / هشام بدوي	رئيس الجهاز
ـ السيد / محمد عبد الحميد ابراهيم	مدير عام

***المجلس الاعلى للحسابات بالمملكة المغربية:**

ـ السيد / محمد الصوابي	نائب الرئيس الأول للمجلس
ـ السيد / حسن النمراني	رئيس المجلس الجهوي للحسابات

***محكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية:**

ـ معالي السيد / سيدنا عالي ولد سيدي الجيلاني	رئيس المحكمة
ـ السيد / المصطفى عبد الله آعل سالم	مفوض الحكومة المساعد لدى المحكمة

ورافق معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة:

ـ السيد / مقدام عصام يونس	مدير عام
ـ السيد / عامر موسى محمود	معاون مدير

ورفق معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي:

ـ السيد / عصام بندر المطيري	الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
ـ السيدة فوزية العنزي	مدير عام الإدارة العامة لمكتب الرئيس
ـ السيد الدكتور/ سعود غصاب الزّمانان	مدير ادارة التدريب والعلاقات الدولية
ـ السيد / محمد عبيد الدوسري	مدير ادارة الرقابة على التسويق والاستثمار
ـ السيد / عادل الكوت	مدير ادارة الرقابة على الاداء بالتكليف
ـ السيدة / فاطمة البصيري	مديرة ادارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية

ورافق سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي:

ـ الشيخ / فهد بن حمد آل ثاني	مساعد الرئيس لرقابة الأداء والالتزام
ـ السيد / خالد منصور الخاطر	مستشار بمكتب سعادة الرئيس
ـ السيد / عبد الله علي القحطاني	مدير مكتب سعادة الرئيس
ـ السيد / عمار عبد الله بلعيد الساكني	مدير إدارة الرقابة على الأداء
ـ السيد / محسن سالم جحزر	مدير مكتب العلاقات الدولية
ـ السيد / علي محمد النعمة	اخصائي أول تعاون دولي

كما رافق معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة:

ـ السيد / المنجي الحمامي	المشرف العام بالأمانة العامة
ـ السيد / خميس الحسني	المدير العام بالأمانة العامة
ـ السيد عبد الباسط المبروكي	كاهية مدير بالأمانة العامة

بالإضافة إلى فريق المساندة للأمانة العامة والمؤلف من :

ـ السيد / مراد قسومة	مندوب الحكومة

ـ السيد / فيصل ماني	رئيس قسم
ـ السيدة / فاطمة عطار	مستشار مساعد
ـ السيدة / هاجر غرير	مستشار مساعد
ـ السيد / سامي نوصر	مستشار مساعد
ـ السيد / حسام الدين الغزي	مستشار مساعد

وانتظم حفل الافتتاح بكلمة ألقاها معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، حيث رحب بالوفود المشاركة في الاجتماع وتمنى لهم إقامة طيبة في بلدهم الثاني تونس .

ثم بين أهمية هذا الاجتماع الذي يعتبر فرصة ثمينة ومتجددة لتقييم نتائج أعمال المنظمة منذ الاجتماع السادس والخمسين للمجلس التنفيذي من خلال استعراض ما تم انجازه من برامج على الصعيدين العربي والدولي واستخلاص الفائدة منها لتحديد برامج أعمالها المستقبلية.

كما أشار إلى الخطوات التي تم إنجازها في إطار تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة للسنوات 2018 - 2022 الذي اعتمده المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين وبتفويض من الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، وما يتطلبه من تضافر جهود كل الأجهزة العربية لإنجاح تنفيذه. كما بين الجهود المبذولة لتعديل بعض أحكام النظام الأساسي والقواعد الاجرائية للمنظمة بما يتواءم مع النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي وتقدم بالشكر الجزيل إلى الأجهزة المستضيفة لمختلف الأنشطة وإلى الأجهزة الأعضاء في اللجان وفرق عمل المنظمة على الجهود الكبيرة التي بذلها ممثلوها لإنجاز المهام التي أوكلت إليهم.

وبخصوص التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، فقد أشار معالي الأمين العام إلى أهمية هذا التعاون مع كل من مبادرة الانتوساي للتنمية ومنظمة الأفروساي الناطقة بالانجليزية والأنشطة التي نفذت بالتعاون معها وكذلك التعاون مع منظمة الأورساي التي تم التوصل معها إلى إعداد وثيقة مرجعية لتنظيم اللقاءات والندوات المشتركة.

كما نوه بالإنجازات المتميزة التي حققتها المنظمة العربية منذ إنشائها وأبرز حرصه الكبير على مواصلة قيام الأمانة العامة بالمهام الموكلة إليها بكفاءة وسعيها إلى تطوير أدائها منطلقة في ذلك من التعاون القائم بينها وبين الأجهزة الأعضاء. وتقدم بجزيل الشكر إلى معالي رئيس المجلس التنفيذي ونائبيه الأول والثاني وأعضاء المجلس وبقية الأجهزة الأعضاء على جهودهم المخلصة لتقديم الدعم إلى الأمانة العامة.

واختتم كلمته بالتعبير عن أمله بأن تسود روح الإخاء والمحبة أعمال المجلس بما يمكن من اتخاذ القرارات والتوصيات التي يتطلع إليها الجميع وتمنى لهذا الاجتماع النجاح والتوفيق.

ثم أحيلت الكلمة إلى معالي الدكتور / صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الإتحادي بجمهورية العراق وكالة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث عبر في مستهلها عن سعادته وسروره بحضور الاجتماع السابع والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة سائلا المولى عز وجل أن يكلل أعماله بالنجاح والتوصل إلى قرارات ناجعة تخدم منظمتنا العربية وتعزز مكانتها الإقليمية والدولية.

كما أشار إلى الأهمية الكبيرة لبنود جدول أعمال الاجتماع التي تلبي حاجات البلدان العربية والمتمثلة في التنمية المستدامة وبناء القدرات وتبادل الخبرات، خاصة وأن البلدان العربية تواجه مخاطر على مستوى البيئة الطبيعية وتزايد نسبة الفقر والبطالة وتباطؤ خدمات الصحة والتعليم وأن للأجهزة العليا للرقابة دور إيجابي في تعزيز جهود الحكومات في جاهزية وتطبيق برامج التنمية المستدامة عن طريق تقوية أدائها وتقديم الحلول الممكنة، مبينا أن هذا الدور يتطلب بناء القدرات في مجال اكتساب المعرفة النظرية ذات الصلة والمهارات التطبيقية لتقويم الأداء من خلال تبادل الخبرات بين الأجهزة العربية من جهة وبين المنظمة العربية والمنظمات الاقليمية والدولية من جهة أخرى وفي مقدمتها منظمة الانتوساي للتنمية.

واختتم كلمته بتقديم الشكر والتقدير إلى أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة الأعضاء في المنظمة ورؤساء اللجان وأعضائها على انجاز قرارات المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين المنعقد سنة 2018 . كما تقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة على متابعة قرارات الاجتماع سالف الذكر وعلى التحضير والتنظيم للاجتماع السابع والخمسين.

وبعد ذلك، واصل المجلس أعماله، حيث ناقش مختلف الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وتوصل إلى ما يلي:

البنـــد الأول : إقرار جدول الأعمال :

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي الموضوعات المدرجة على مشروع جدول الأعمال، قرر المجلس إقرار هذا المشروع.

البنـــد الثاني : تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له :

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له، تقدم المجلس بالشكر إلى معاليه على تقريره الذي أبرز أهم الإنجازات التي قام بها.

البنـــد الثالث : تقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس:

بعد أن استعرض معالي الأمين العام ملخصا عن تقرير الأمانة العامة منذ آخر اجتماع للمجلس، تقدم المجلس بالشكر إلى الأمانة العامة.

البند الرابع: تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الثالث عشر:

بعد أن استعرض رئيس اللجنة التقرير الذي أعدته في اجتماعها الثالث عشر والتوصيات التي تضمنها بخصوص عدد من الموضوعات، تقدم معالي رئيس المجلس بالشكر إلى هذه اللجنة على الجهود التي تبذلها، ثم جرت مناقشات شارك فيها أعضاء المجلس حول عدد من الموضوعات المتعلقة بأنشطة المنظمة لسنة 2019 في مجال التدريب واستمعت إلى الاجابة التي قدمها رئيس اللجنة عن بعض الاستفسارات من اعضاء المجلس.

كما رحب المجلس بالمبادرة المقدمة من معالي الأستاذ نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة والمتعلقة باستضافة دائرة المحاسبات اللقاء التدريبي وفق منهجية أي دي آي حول موضوع "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية" والذي يندرج ضمن خطة العمل في مجال التدريب لسنة 2019.

وبعد ذلك اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 264 / 2019م . ت 57).**

البنـد الخامس : تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر:

بعد أن استعرض رئيس اللجنة التقرير الذي أعدته في اجتماعها الثاني عشر والمتضمن نتائج عملها، تقدم معالي رئيس المجلس بالشكر إلى هذه اللجنة على الجهود التي تبذلها، واتخذ المجلس القرار المرفق (القرار رقم 265/2019 م.ت 57).

البنـد السادس: تقرير لجنة الرقابة البيئية للمنظمة في اجتماعها الثالث:

بعد أن استعرض رئيس اللجنة التقرير الذي أعدته في اجتماعها الثالث والمتضمن نتائج عملها، تقدم معالي رئيس المجلس بالشكر إلى هذه اللجنة على الجهود التي تبذلها، واتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 266/2019 م.ت 57).**

البنـد السابع: تقرير لجنة متابعة اعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة للسنوات 2018 - 2022

بعد أن استعرض نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة نتائج أعمال لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للسنوات 2018 - 2022 والتوصيات التي تقدمت بها لجنة المتابعة، تقدم معالي رئيس المجلس بالشكر إلى هذه اللجنة على الجهود التي تبذلها ثم جرت مناقشات بين أعضاء المجلس ونائب رئيس اللجنة المذكورة والأمانة العامة. واتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 267/2019 م.ت 57).**

البنـد الثامن: تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في اجتماعها العاشر

بعد أن استعرض نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة نتائج أعمال لجنة المخطط الاستراتيجي للسنوات 2018 - 2022، والتوصيات التي تقدمت بها

اللجنة بهدف ضمان حسن تنفيذ هذا المخطط من قبل هياكل المنظمة والأمانة العامة، تقدم معالي رئيس المجلس بالشكر إلى هذه اللجنة على الجهود التي تبذلها واعتمد المجلس نتائج أعمال هذه اللجنة والتوصيات التي تقدمت بها ، واتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 268/2019 م.ت 57).**

البنـد التاسع: الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي تعقدها المنظمة سنة 2019:

بعد أن اطلع المجلس على محتوى المذكرة التي قدمتها الأمانة العامة بخصوص الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية في اللقاءات التي تنفذ سنة 2019، وكذلك مقترحها حول الترفيع في عدد اللقاءات التي تستفيد منها هذه الأجهزة من لقاءين إلى ثلاثة لقاءات وكذلك الترفيع في منحة الإقامة من 60 دولارا مثلما تنص عليه قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية إلى 80 دولارا أمريكيا اتخذ المجلس القرار المرفـق **(القرار رقم 269/2019 م.ت 57).**

البنـد العاشر: اعتماد اجراءات نشر مخرجات المنظمة وسياستها الاتصالية:

بعد أن استعرضت الأمانة العامة المقترحات التي تقدمت بها إلى المجلس حول إجراءات نشر مخرجات المنظمة والسياسات الاتصالية لها والتي من شأنها أن تساعد على تطوير مهنيتها وتساهم في تبادل الخبرات والتجارب مع المنظمات الدولية والإقليمية والترويج لمخرجاتها، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 270/2019 م.ت 57).**

البند الحادي عشر: اعتماد الحساب الختامي لسنة 2018:

بعد أن استمع المجلس إلى العرض المقدم من كل من الأمانة العامة حول تقريرها عن الحساب الختامي لسنة 2018 ولجنة الرقابة المالية حول تقريرها عن هذا الحساب وكذلك التوضيحات المقدمة من الأمانة العامة بخصوص بعض الملاحظات المقدمة من اللجنة المذكورة، جرت مناقشات بين الأمانة العامة وأعضاء المجلس وديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حول بعض الملاحظات المقدمة من هذا الديوان بخصوص تقرير الأمانة العامة .

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 271/2019 م.ت 57).**

البنـد الثاني عشر: اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2019:

بعد أن استمع المجلس إلى العرض المقدم من الأمانة العامة حول مشروع الموازنة التقديرية لسنة 2019، جرت مناقشات بين أعضاء المجلس تتعلق بتعديل هذا المشروع بما يمكن من تغطية بعض النشاطات التي تتضمنها الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي لسنة 2019 وكذلك تعديل بدل سفر الأمين العام للقيام بالمهمات التي يكلف بها في الخارج. وقد اعتمد المجلس هذه الموازنة بابا بابا بمبلغ جملي يساوي 273.485 دولارا امريكيا.

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 272/2019 م.ت 57).**

البند الثالث عشر: تحديد موعد الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي والدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة المقرر اقامتهما بدولة قطر:

بعد أن اطلع المجلس على المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص المقترح المقدم من ديوان المحاسبة بدولة قطر حول فترة استضافة الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي والدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة والتي تمتد من يوم 10 إلى يوم 14/11/2019، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 273/2019 م.ت 57).**

البند الرابع عشر: اعتماد مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتعيين المراقبين الذين تتم دعوتهم:

بعد أن اطلع المجلس على المذكرة المقدمة من الأمانة العامة والمتضمنة مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة وقائمة المراقبين المقترح دعوتهم إلى حضور هذه الدورة، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 274/2019 م.ت 57).**

البند الخامس عشر: اقتراح تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للمنظمة:

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين المنعقد بتونس خلال شهر مارس 2018، ونظرا لتعذر إنجاز الفريق المكلف باقتراح تعديل النظام الأساسي المهام الموكلة اليه وتقديم نتائج أعماله إلى المجلس في اجتماعه السابع والخمسين نظرا لضيق الوقت ، فقد عقد هذا الفريق اجتماعا تشاوريا بحضور معالي الأمين العام وقدم إلى المجلس نتائج ما تم الاتفاق بشأنه.

وفي ضوء ذلك، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 275/2019 م.ت 57).**

البنـــد السادس عشر: حول تقارير الأجهزة العربية حول مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة انتوساي:

بعد ان اطلع المجلس على التقارير التي تقدم بها أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء حول مشاركاتهم في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة انتوساي، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 276/2019 م.ت 57).**

البنـــد السابع عشر: حول التعاون مع المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

تولى معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة الآسوساي استعراض ما تضمنه مشروع مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية ومنظمة الأسوساي ومشروع الأنشطة المشتركة المزمع تنفيذها بين المنظمة العربية ومنظمة الاسوساي.

وبعد المناقشة، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 277/2019 م.ت 57).**

البنـــد الثامن عشر: إعداد ورفع برقتي شكر إلى فخامة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة

بعد أن عبر معالي الدكتور/ صلاح نوري خلف عن سعادته بنجاح هذا الاجتماع، وبالجهود الكبيرة التي بذلتها الجمهورية التونسية لإعداده وتنظيمه وكذلك الرعاية السامية التي حظيت بها كل الوفود المشاركة في الاجتماع، اتخذ المجلس القرار المرفق **(القرار رقم 278/2019 م.ت 57).**

* * *

واختتم المجلس أعماله يوم الثلاثاء 12 رجب 1440هـ الموافق 19/3/2019م

نجيب القطاري
الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
الجمهورية في الجمهورية التونسية
والأمين العام للمنظمة العربية

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية وكالة
بجمهورية العراق
ورئيس المنظمة العربية

قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي

في اجتماعه السابع والخمسين

تونس (الجمهورية التونسية)

11 . 12 رجب 1440 هـ

الموافق 18 . 2019/3/19

القرار رقم 2019/264 م .ت (57): تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية في اجتماعها الثالث عشر:

استمع المجلس الى العرض المقدم من رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية عن نتائج أعمالها في اجتماعها الثالث عشر المنعقد بالمملكة المغربية. وبعد المناقشة قرر المجلس ما يلي:

1 . اعتماد التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية التي نفذت خلال سنة 2018 وهي:

أ . اللقاء العلمي بدولة الكويت حول موضوع "الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية":

*التأكيد على تفعيل معايير الإنتوساي على مستوى الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والاستعانة بمبادرة تنمية الإنتوساي IDI في مجال المعايير وبناء قدرات الأجهزة الأعضاء.

*التأكيد على توعية الأطراف ذات العلاقة بأهمية دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لأداء مهامها على الوجه الأمثل وفق معايير الإنتوساي، مع العمل على زيادة الوعي الإعلامي للمجتمع وللأطراف ذات العلاقة بأهمية التقارير التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.

*العمل على إحداث قاعدة بيانات لدى المنظمة العربية حول مدى تفعيل معايير الإنتوساي بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.

*الاستفادة من التجارب الناجحة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء والتي وردت ضمن محور تجارب الأجهزة وتعميمها على باقي الأجهزة، ومن الخبرات المتوفرة لدى الأجهزة الأعضاء في مجال المعايير وتحفيزها وتأطيرها لاختيار الآليات المناسبة لإرساء المعايير والعمل بها.

*إيجاد الحلول المناسبة لتذليل المعوقات التي تواجه بعض الأجهزة الأعضاء في تطبيق معايير الإنتوساي.

*تولّي الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء إعداد خطط تفصيلية لإرساء معايير الإنتوساي والتنسيق مع المنظمة عند إعدادها.

*تنفيذ مهمات رقابية مشتركة بين الأجهزة الأعضاء بما يساعد على تطبيق معايير الإنتوساي في الأعمال الرقابية.

*الاستفادة من عمليات قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حسب إطار (SAI-PMF) للوقوف على مواطن التحسين في تطبيق معايير الإنتوساي.

*إنشاء إدارة ضمان الجودة لمتابعة إعداد التقارير وفق معايير الإنتوساي.

*إيجاد نموذج للملف الرقابي الذي يوثق مراحل العمل الرقابي يكون بمثابة دليل إثبات على إتباع المعايير.

*عرض النتائج التي توصل إليها المشاركين في اللقاء العلمي (التحديات / الحلول المقترحة) على لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة لأخذها بالاعتبار لإعداد الآليات المناسبة لتداركها.

ب . اللقاء التدريبي بسلطنة عمان حول موضوع "التدقيق المبني على المخاطر وفقا لمعايير الانتوساي":

*إعداد وإصدار الأجهزة أدلة عمل رقابية لآليات تطبيق معايير الانتوساي بما في ذلك معايير تقييم المخاطر.

*إطلاق مهمة فحص نموذجية مبنية على تقييم المخاطر على مستوى كل جهاز وتقييم القيمة المضافة لها والاستفادة منها من قبل الأجهزة العربية.

*إطلاق منصة إعلامية بين الفرق المنتمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المنظمة العربية لتحديد التحديات التي تواجهها تلك المهمات أثناء التنفيذ واقتراح الحلول المناسبة لها.

*الاستفادة من تجارب المنظمات الإقليمية المنبثقة عن منظمة الانتوساي بشأن تطبيق المعايير.

*تبادل تجارب الأجهزة الأعضاء في مجال تقييم المخاطر عند التخطيط لعملية الرقابة وفقا لمعايير الانتوساي.

*زيادة البرامج التدريبية من قبل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتطبيق معايير الانتوساي.

ج . اللقاء التدريبي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول موضوع "الرقابة على الجمارك والضرائب":

*العمل على الاستفادة من المعايير المعتمدة للرقابة على الضرائب والجمارك التي تلتزم بها الأجهزة الأعضاء أو تكون مرشدا لها في مجال الرقابة على الضرائب والجمارك، على أن تشمل أفضل طرق الرقابة الفعالة في هذا المجال.

*وضع آلية ملائمة للتواصل المستمر بين الأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة في مجال تعزيز القدرات في الرقابة على الضرائب والجمارك.

*عقد لقاءات دورية ثنائية بين الأجهزة العليا للرقابة فيما يخص الرقابة على الضرائب والجمارك.

*توسيع دائرة الرقابة الممارسة من الأجهزة العليا للرقابة على مصالح الضرائب والجمارك لتشمل كافة أنواع الرقابة.

د . اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على صناديق التأمين الاجتماعي:

*تنمية قدرات ومهارات الأجهزة العليا للرقابة في المنظمة العربية فيما يتعلق بالرقابة على أداء صناديق التأمين الاجتماعي.

*إعداد المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدليل خاص برقابة الأداء على صناديق التأمين الاجتماعي.

*العمل على ضمان رقابة مستمرة على أداء صناديق التأمين الاجتماعي.

2 . اعتماد المقترحات المقدمة من لجنة تنمية القدرات والتي تتمثل في ما يلي:

بعد دراسة المقترحات المقدمة من اللجنة اعتمد المجلس تلك المقترحات على النحو التالي:

* تتولّى لجنة تنمية القدرات خلال اجتماعها القادم إعداد نموذج موحد لعرض التقارير المتعلقة باللّقاءات العلمية والتدريبية وكذلك إعداد نموذج موحد لإجراء التقييمات القبلية والبعدية.

*إعداد التوصيات المستنتجة بعد كل لقاء تدريبي وإجراء التقييمات القبلية والبعدية وفقا للنموذج الذي ستتولّى اللجنة إعداده والالتزام بالعدد الأقصى المقرّر للمدربين.

*متابعة مدى تفعيل المهارات التي اكتسبها المشاركون من قبل أجهزتهم.

*تخصيص فترة زمنية كافية للتمارين العملية بهدف تدعيم الجوانب النظرية لموضوع اللقاء والعمل على تنظيم زيارة ميدانية لإحدى المؤسسات التي لها علاقة بموضوع اللقاء.

*التأكيد على تضمين العروض المقدمة في اللقاءات التدريبية حالات عملية مشفوعة بالنتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال العملية الرقابية المتعلقة بموضوع اللقاء.

*استثناء اللقاءات العلمية من إجراء التقييم القبلي والبعدي.

3 . متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللقاءات التي نفذت سنة 2017 و2018، من قبل الأجهزة الأعضاء.

4 . تكليف رئاسة لجنة تنمية القدرات المؤسسية والأمانة العامة بتقييم نتائج تنفيذ اللقاءات للفترة 2016 -2018 وعرض نتائج هذا التقييم على اللجنة في اجتماعها القادم.

5 . اعتماد خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019:

أ . استضافة اللقاءات العلمية والتدريبية: تم تحديد الأجهزة المستضيفة للقاءات وفقا لما يلي:

مواضيع اللقاءات	الأجهزة المستضيفة
*اللقاء العلمي حول موضوع " تقارير الأجهزة العليا للرقابة ودورها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
*اللقاء التدريبي وفق منهجية أي دي أي حول موضوع " رقابة الجودة على الأعمال الرقابية "	دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية
*اللقاء التدريبي حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث".	ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
*اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج "	ديوان المحاسبة بدولة الكويت
*اللقاء التدريبي حول موضوع "فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي"	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان

ب . البحث العلمي:

* المسابقة الثانية عشرة للبحث العلمي: مواصلة الأمانة العامة متابعة استكمال الإجراءات الخاصة بالمسابقة الثانية عشر وعرض نتائجها على لجنة تنمية القدرات في اجتماعها الرابع عشر لاقتراح الفائزين تمهيدا لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين.

* الترجمة: مواصلة الأمانة العامة متابعة ترجمة الأعداد الصادرة سنة 2019 من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية إلى اللغة العربية من قبل كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية (يناير) وديوان المحاسبة بدولة الكويت (عدد ابريل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق (يوليو) و ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية (أكتوبر) وإدراجها على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

*ترجمة بعض الأدلة والإصدارات الصادرة عن الجهات الأجنبية في مجال الرقابة المالية من قبل الأجهزة التي عبرت عن رغبتها في ذلك وهي:

- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق الذي أبدى استعداده لترجمة أي من المواد العلمية والبحوث والمقالات والمعايير ذات الصلة بالعمل الرقابي،

- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين وفي إطار المهام الموكلة إليه من قبل اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي، يتولّى ترجمة عدد من المخرجات ذات العلاقة بمعايير الانتوساي.

- ديوان المحاسبة بدولة قطر : أبدى اعتزامه المساهمة في ترجمة إصدارات مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية ضمن مساعي تفعيل عضويته في هذه اللجنة، وكذلك استعداده للمساهمة قدر الإمكان في ترجمة إصدارات المنظمة العربية وذلك في إطار تقديم الدعم الفني للأمانة العامة.

ويتضمن الجدول المرفق خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2019 **(مرفق رقم 1).**

6 . اعتماد التوصيات المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية بخصوص متابعة تفعيل التعهّدات المدرجة ضمن الاتفاقيات المبرمة بين المنظّمة ومبادرة الإنتوساي للتّنمية والتي تتمثل في:

*استكمال تلقي الإجابات على الاستبانة وإعداد تقرير في الغرض مع تزويد مبادرة الإنتوساي للتّنمية بنسخة محدّثة من التّقرير.

*إشراك المدرّبين في تحديث برنامج التّدريب للمنظّمة.

*تخصيص مدّة دنيا للتّدريب خلال كلّ سنة وتكليف الميسّرين بتنفيذ أو الإشراف على تنفيذ برامج تدريبيّة.

*توفير المراجع العلميّة الحديثة من أجل الاستفادة منها في إعداد المواد التدريبيّة وتطوير وسائل العرض والتّدريب اللازمة للتنفيذ.

*تفعيل مرحلة تقييم المتدرّب بعد العودة إلى العمل.

*التدريب المستمر للمدربين والميسرين بتنظيم لقاءات بهدف تبادل الخبرات.

*إشراك مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) للمدرّبين في مختلف نشاطاتها.

*زيادة الاستفادة من خبرات مدربي مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) بتكليفهم بتنفيذ عدد أكبر من الدورات التدريبية.

*الاستعانة بهذه الخبرات في المجالات الأخرى لتنمية القدرات قصد تطوير القدرات المهنية والتنظيمية التي تنطلق من ضبط الاحتياجات من مهارات وخبرات لجميع موظفي الجهاز وإيجاد الآليات المناسبة لتلبيتها.

7 . اعتماد نتائج المراحل التي تم تنفيذها من مهمة الرقابة التعاونية حول "تقييم أداء الجهات ذات العلاقة بإدارة النفايات الصلبة" واعتماد التوصيات المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية وهي :

- مواصلة تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية وفق البرنامج الزمني المقترح.
- إخضاع مهمة الرقابة التعاونية إلى مراجعة ضمان الجودة بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) أو الأفروساي - E.
- الموافقة على إعداد تقرير موحّد لمهمة الرقابة التعاونية يتضمن نتائج الأعمال الرقابية واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- عرض التقرير بعد استكماله على لجنة تنمية القدرات المؤسسية.
- تقاسم المعرفة مع لجنة تنمية القدرات للإنتوساي ومجتمع الانتوساي بصفة عامة.

8 . اعتماد توصيات لجنة تنمية القدرات بخصوص الأنشطة المبرمجة مع منظمة الافروساي الناطقة باللغة الانجليزية والتي تتمثل في ما يلي:

* المصادقة على المنهجية المقترحة لبرنامج ضمان الجودة والمتمثلة في:

✓ استمرار المشاركين في ورشة العمل حول ضمان الجودة بجنوب إفريقيا في صياغة دليل ضمان الجودة بالمنظمة العربية.

✓ إحالة مشروع الدليل على لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة قصد مراجعته وضمان جودته.

✓ اختيار الفريق الذي سيعدّ النماذج والتّنسيق مع لجنة المعايير.

✓ ضبط برنامج لتدريب فريق ضمان الجودة وتنفيذه.

*تخصيص اللقاء التدريبي المدرج بخطة عمل سنة 2019 حول موضوع " رقابة الجودة على الأعمال الرقابية" وفقا لمنهجية الـــ IDI لتنفيذ دورة تدريبية حول دليل ضمان الجودة الذي سيتم إعداده.

*متابعة تنفيذ ورشة العمل حول موضوع التنمية المستدامة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في السودان ورفع النتائج إلى اللجنة في اجتماعها القادم.

*تنفيذ ورشة العمل حول الرقابة وفق منهجية تحليل المخاطر وفق مذكرة المفاهيم المعتمدة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية وعرض نتائجها على اللّجنة في اجتماعها القادم.

* قيام الأمانة العامّة بمخاطبة الأجهزة للنّظر في إمكانيّة استضافتها للورشة خلال سنة 2019.

*تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للنّظر في إمكانيّة استضافة ورشة العمل حول دور المنظمة الإقليمية لتقييم أداء الأجهزة الأعضاء استنادا إلى الإطارين المرجعيين المعروفين بالإطار المؤسسي لبناء القدرات (ICBF) وإطار قياس أداء الأجهزة (SAI-PMF)

*عرض أي مستجد على أنظار المجلس التنفيذي كلما دعت الحاجة إلى تنظيم اجتماعات حول المستجدات الفنية للمنظمة، على أن تتولى الأمانة العامّة الإعداد لهذه الاجتماعات والتنسيق مع اللجان الفنية لضبط البرنامج العلمي لها.

9 . إقرار ما تمّ تنفيذه من مراحل تتعلق بتقييم مهنية المنظمة والموافقة على المراحل المتبقية لاستكمال عملية التقييم من قبل الخبراء بأجهزة الرقابة في كل من الأردن والمغرب وسوريا وليبيا وذلك وفق ما تنص عليه الشروط المرجعية الخاصة بهذا التقييم. وفيما يتعلق بتكاليف خبراء التقييم من تلك الأجهزة وقد قرّر المجلس التنفيذي أن تتولى الأمانة العامة تحميل النفقات المترتبة عن تلك المهمة على ميزانية المنظمة.

10 . اعتماد التوصيات التالية المقدمة من اللجنة بخصوص مشاركة المنظمة في أعمال مجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية:

*تعميم مسودة الدليل الذي أعده الجهاز العراقي على مختلف الأجهزة العربية لإبداء الرأي حولها ودعوتها للانضمام إلى مجموعة العمل.

*بعد اعتماد النسخة النهائية لهذا الدليل من قبل مجموعة العمل المختصة بالانتوساي. يتمّ تنظيم ورشة عمل حول أساليب الرقابة على الصناعات الاستخراجية لفائدة أعضاء من الأجهزة العربية المنتمية وغير المنتمية لهذه المجموعة.

11 . اعتماد توصيات اللجنة باستكمال استغلال البيانات الواردة في الاستبانة الخاص بإعداد التقرير الإقليمي المتعلق برقابة الأجهزة العليا للرقابة بمنطقة الأرابوساي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أجندة 2030 وإعداد التّقرير النهائي وعرضه على لجنة الرقابة البيئية في اجتماعها القادم لإبداء الرأي، ومن ثم العمل على ترجمته تمهيدا لتوزيعه على هياكل الإنتوساي.

12 . توجيه الشكر إلى مبادرة الانتوساي للتنمية على تشريك المنظمة في الدورة التدريبية حول إدارة نظم التعلم والدورة التدريبية الإلكترونية المتعلقة بتكوين ميسري التعلم الإلكتروني ومواصلة التنسيق مع هذه المبادرة لوضع الخطة التشغيلية التي اعتمدها المجلس في مجال التعلم الإلكتروني موضع التنفيذ (مرفق رقم 2).

13 . اعتماد المسودة النهائية لاتفاقية تنظيم الملتقيات المشتركة مع منظمة الاوروساي والموافقة على أن تعقد الملتقيات بين المنظمتين الإقليميتين كل أربع سنوات وتفويض الأمانة العامة ورئيس المجلس التنفيذي بالتنسيق مع المنظمة المذكورة لتحديد الملتقى القادم وموضوعه ومكان انعقاده وعرض نتائج ذلك على لجنة تنمية القدرات المؤسسية (مرفق رقم 3) مع الإشارة إلى أنّ التنصيص على تلك الدورية يتم ضمن خطاب المرفق بالاتفاقية.

14 . اعتماد الخطط التشغيلية للجنة تنمية القدرات المؤسسية لسنة 2019 لتنفيذ الأولويات التي تخصّها وفق النموذج المعتمد لذلك (مرفق رقم 4) وإحالتها إلى لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

15 . تأجيل الاستجابة لمقترح لجنة المعايير المهنية والرقابية والتوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية بعقد برنامج تدريبي حول "تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية" خلال سنة 2019 وتوجيه الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء وتحديد الجهاز الذي يرغب في استضافة هذا البرنامج.

16 . يتقدم المجلس التنفيذي بالشكر الى ديوان المحاسبة بدولة قطر على رغبته في تقديم منحة مالية بقيمة 150.000 ألف دولار لتمويل برنامجي "تطبيق إطار قياس الأجهزة العليا للرقابة" "والتعلم الالكتروني" اللذين سينفذان بالتعاون بين المنظمة العربية ومبادرة الانتوساي للتنمية ويرحب بهذه المبادرة.

17. وافق المجلس على تنظيم ورشة عمل للأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة حول الرقابة في مناخ صعب ومعقّد، على أن تتولّى الأمانة العامة ورئيس لجنة تنمية القدرات تحديد زمان ومكان انعقادها.

18 . اعتماد التوصيات المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة والمتعلقة بالتعاون مع لجنة الانتوساي لبناء القدرات والتي تتمثل في:

- قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بمراجعة النسخة العربية من دليل لجنة الانتوساي لتنمية القدرات حول دعم الأجهزة العليا للرقابة بعد صدوره.
- تعميم الدليل على الأجهزة الأعضاء من قبل الأمانة العامة.
- دعوة الأجهزة العربية للاستفادة من هذا الدليل.
- تنظيم دورة تدريبية للأجهزة العربية حول الدليل وصيغ تطبيقه.
- الاستفادة من مخرجات فريق العمل المكلف بمهمة الرقابة التعاونية على مستوى المنظمة العربية بموضوع وتزويد لجنة الانتوساي بتقارير دورية حول تقدم أشغال هذه المهمة
- الإذن للأمانة العامّة بنشر تقارير هذه العمليات على موقع المنظمة العربية على الانترنت.

19 . الموافقة على توصية لجنة تنمية القدرات المؤسسية بتشكيل فريق عمل برئاسة الجهاز العراقي وعضوية أجهزة الرقابة في كل من فلسطين والكويت والسعودية لاستكمال إعداد التقرير المتعلق بإطار قياس أداء الأجهزة

العليا للرقابة (SAI-PMF) وعرضه على اللجنة في اجتماعها القادم، على أن تتولى الأمانة العامة تزويد ذلك الفريق بالإجابات التي تلقتها.

20 . بعد ان اطلع المجلس على التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات المؤسسية بخصوص موضوع الندوة الفنية المقترح من ديوان المحاسبة بدولة قطر والذي سيناقش في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للمنظمة، وبعد دراسة المذكرة التكميلية التي أعدّتها الأمانة العامة والمتضمنة إجابات الأجهزة وآرائها حول هذا الموضوع، قرّر المجلس أن يكون موضوع الندوة ومحوريه الأول والثاني كما يلي:

الموضوع : مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية "

* المحور الأول: مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي

* المحور الثاني: مشاريع التطوير في المجال المهني

21. تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والخمسين بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء الذي يعبر عن رغبته في استضافة هذا الاجتماع أو في مقر الأمانة العامة للمنظمة، على أن يتم التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئاسة اللجنة لتحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع.

القرار رقم 2019/265 م.ت (57): تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها الثاني عشر:

استمع المجلس إلى العرض المقدّم من رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية حول نتائج أعمالها في اجتماعها الثاني عشر المنعقد بالمملكة العربية السعودية. وبعد المناقشة قرّر المجلس ما يلي:

1 . إدراج المقالات الخاصة بالمعايير والورقات البحثية الخاصة بالمعايير على موقع المنظمة على شبكة الانترنت ونشر هذه المقالات في الأعداد الصادرة من مجلة الرقابة المالية. وتعلق الأمر بالمقالات التالية:

* المعيار (1701) مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق

*المعيار (5300) الدليل الإرشادي للتدقيق حول تكنولوجيا المعلومات

* المعيار (5450) التوجهات بمراجعة أنظمة معلومات الدين العام

*المعيار (5700) دليل تدقيق مكافحة الفساد

*المعيار (5800) دليل حول العمليات الرقابية التعاونية

*المعيار (9400) الخطوط التوجهية لتقييم السياسات العمومية

*دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم دور الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

2 . إقرار المسودة النهائية لدليل الرقابة المالية - مرحلة التخطيط- وتوجيه الأمانة العامة بنشر جدول الملاحظات المتعلقة بدليل الرقابة المالية - مرحلة التخطيط- على موقع المنظمة.

3 . تكليف الأمانة العامة بنشر المسودة الخاصة بدليل الرقابة المالية - مرحلة التنفيذ - على الموقع الإلكتروني للمنظمة وقيام الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للإطلاع واقتراح التعديلات عليها في غضون شهرين إلى حين اعتماد صيغته النهائية.

4 . إقرار نتائج تنفيذ خطة العمل لسنة 2018 واعتماد الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2019 وأهم أنشطة سنة 2020، وإحالة الخطة التشغيلية إلى لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

5 . يثني المجلس على تعاون ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير التابعة للانتوساي (PSC)، مع لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة، مما مكن أعضاء هذه اللجنة من متابعة المستجدات في مجال المعايير. ويوصي المجلس بمواصلة هذا التعاون.

6 . يثني المجلس على تعاون ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ممثل المنظمة العربية في اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة FAAS، مع لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة، مما مكّن أعضاء هذه اللجنة من متابعة المستجدات في مجال المعايير. ويوصي المجلس بمواصلة هذا التعاون.

7 . تكليف الأمانة العامة بتعميم إجراءات ضمان الجودة للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة على رؤساء لجان المنظمة لإبداء الرأي في شأنها تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي.

8 . دعوة الأجهزة إلى المبادرة بالإسراع بتبني وتطبيق معايير الإنتوساي وإعداد خطة لهذا الغرض.

9 . تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد انعقاد الاجتماع الثامن والخمسين للمجلس التنفيذي بشهر على الأقل، وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء في اللجنة أو في مقر الأمانة العامة عملا بأحكام الفصل الثاني من اللائحة التنظيمية للجنة.

القرار رقم 2019/266 م .ت (57): تقرير لجنة الرقابة البيئية للمنظمة:

بعد أن استمع المجلس إلى العرض الذي قدّمه رئيس لجنة الرقابة البيئية حول نتائج أعمالها في اجتماعها الثالث المنعقد بتونس والذي تمحور بالخصوص حول الأوراق البحثية التي أعدّها أعضاء اللجنة حول تقييم كفاءة وفعالية أداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر وكذلك الإطار العام للتقرير السنوي للجنة ومقترح برنامج عملها للسنوات 2018-2020 والبرنامج السنوي لعملها لسنتي 2019 و2020، أقرالمجلس نتائج عمل هذه اللجنة وقرّر ما يلي:

*اعتماد التوصيات المقدمة من اللجنة من خلال الأوراق البحثية وتوجيه الأمانة العامة بإدراج هذه الأوراق البحثية على موقع المنظمة:

. ضرورة قيام الدول بتفعيل اتفاقيات الأمم المتحدة ومتابعة تنفيذ كافة بنودها.

. تكثيف جهود التوعية الإعلامية ونشر الوعي البيئي.

. تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر والزحف الصحراوي والجفاف.

. المسح البيئي للوقوف على الأسباب التي تؤدي الى تدهور النظم البيئية.

. إلزام الشركات الصناعية بعمل دراسات الجدوى لاستكمال البيانات الخاصة بمخلفاتها.

. توفير قاعدة معلوماتية واسعة عن كل ما يترتب حدوثه ويساعد في ظهورها وهذا يشمل الحصول على معلومات عن عناصر المناخ وأيضا الحصول على معلومات كافية عن الغطاء النباتي وحالة التربة وخواصها.

. تدعيم وتحديث معامل التحاليل لمواكبة جودة المياه.

. استحداث طرق لتثبيت الكثبان الرملية وإعاقتها عن الوصول للأراضي الزراعية من خلال العمل على التوسع في انتشار زراعة مصدات الرياح والتي لها دور رئيسي في التقليل من تأثير التصحر خاصة في الأراضي الزراعية والقريبة من التجمعات السكانية.

. ضرورة نشر عمليات الري الحديث وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بعد المعالجة في زراعة الأشجار وصيانة المجاري المائية ميكانيكيا.

. التوسع في استخدامات المياه غير التقليدية لزيادة الموارد المائية، كمياه الصرف الصحي بعد معالجتها.

. الاستخدام الأمثل للموارد المائية السطحية والجوفية بنظم الري الحديثة، مع ضرورة وجود نظم لحصاد مياه الأمطار في الزراعة، مع استغلال مياه السيول في الزراعة.

. مراقبة المسطحات المائية المغلقة مثل البحيرات للحفاظ على التوازن البيئي.

. الاهتمام بالأصول البيئية للمجاري المائية ورصد تلوثها.

. ضرورة ترك أساليب الزراعة التي تلحق الضرر بالبيئة، والالتزام بالأساليب المرتبطة بالتربة وتحسين بنيتها بإضافة المواد العضوية إليها وحرثها مع النباتات التي تعيش فيها، والتي تساعد على استعادة التوازن الطبيعي بين التربة والمجتمعات، مع التركيز على الزراعة الجافة التي يتم بموجبها استزراع النباتات التي تحتاج لمياه قليلة وتمتاز بشدة مقاومتها للجفاف.

. العمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للتربة، مع مراعاة صيانة خصوبتها والحد من تدهورها.

. تنظيم المراعي على وجه يجمع بين تنميتها وحمايتها في نفس الوقت، بتطورها وتوفير الموارد المائية فيها، مع تقليل الضغط عليها بتركيز رعي حيوانات إنتاج اللحوم في مراكز ثابتة، واستخدام أسلوب الرعي المؤجل بحظر الرعي في بعض المناطق فترة زمنية كافية لإتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي حيويته، وتشجيع تربية الإبل والحيوانات البرية لتحقيق التوازن البيئي للمراعي الطبيعية.

. إنشاء مزارع للإنتاج الحيواني والاعتماد على المحاصيل العلفية الأخرى بديلا عن المراعي الطبيعية.

. حماية الغابات من خلال تنظيم عمليات القطع ومكافحة الحرائق ومكافحة الآفات.

. استخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلا من استخدام حطب الوقود مما سيساعد على المحافظة على الغطاء النباتي.

* اعتماد التوصية المقدّمة من اللجنة بالأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتوصيات الواردة بالتقرير ضمن الخطة التشغيلية الخاصة بتنفيذ الأولوية الإستراتيجية الأولى المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ضمن خطط عمل اللجنة للسنوات القادمة.

* اعتماد الخطة التشغيلية للجنة وإحالتها إلى لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

*تكليف الأمانة العامة بتعميم تقرير اللجنة عن انجازاتها للفترة 2016 - 2018 على جميع الأجهزة الأعضاء في المنظمة من خلال نشره على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

* الموافقة على مقترح اللجنة بإنجاز مهمة تعاونية حول "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من التلوث "، وان تدرج هذه المهمة ضمن نشاطات المنظمة للسنوات 2020 - 2022.

* إدراج المقترح المقدّم من اللجنة والمتعلق بتنظيم ورشة عمل ولقاء علمي في برنامج عمل المنظمة للسنوات 2020 - 2022. ويتمحور موضوع ورشة العمل حول " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي " واللقاء العلمي حول موضوع " البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير".

*اعتماد التوصيات التالية التي أعدتها اللجنة في ضوء نتائج اللقاء التدريبي الذي نظم سنة 2018 حول الطاقة المتجددة:

. إيلاء موضوع الطاقة المتجددة أهمية عالية لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية على كافة الدول بغض النظر عن إمكانات الدول العربية ومدى توفر مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري.

. تسهيل الإجراءات الجمركية والضريبية على معدات ومدخلات أنظمة الطاقة المتجددة.

. تطوير الخبرات المحلية والعربية في كافة المجالات الفنية والمالية والرقابية والبحثية على هذه الأنظمة.

. تشجيع الصناعات المحلية ورفدها بالخبرات والدعم اللازم لتصنيع المعدات الضرورية لهذه الأنظمة محليا وخصوصا (الألواح الشمسية وبطاريات تخزين الطاقة والكوابل) لتخفيض التكاليف المالية لهذه الأنظمة على الأفراد والدول.

. تكثيف عقد الدورات واللقاءات وتبادل الخبرات بين أعضاء المنظمة في هذا المجال.

* اعتماد التوصية المقدمة من اللجنة بعقد اجتماعاتها السنوية قبل اجتماعات لجنة تنمية القدرات المؤسسية حتى تتمكن اللجنة الأولى من تقديم مقترحاتها الخاصة باللقاءات التدريبية والعلمية في مجال البيئة والتنمية المستدامة قبل إقرار برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي من قبل اللجنة الثانية.

* تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد انعقاد لجنة تنمية القدرات المؤسسية بفترة كافية والاجتماع الثامن والخمسين للمجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء في اللجنة أو في مقر الأمانة العامة عملا بأحكام الفصل الثاني من اللائحة التنظيمية للجنة.

القرار رقم 2019/267 (م.ت 57): تقرير لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة للسنوات 2018 -2022

بعد أن استمع المجلس إلى العرض المقدم من نائب رئيس لجنة المخطط الإستراتيجي للمنظمة حول نتائج أعمال لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة للسنوات 2018- 2022 في اجتماعها الأول المنعقد بتونس، قرر المجلس ما يلي:

. اعتماد التوزيع الخاص بمسؤوليات تنفيذ الأولويات والأولويات الفرعية للخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي وفق ما يلي:

م	الأولوية الشاملة	الأولوية الفرعية	الأولوية الفرعية	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
1	1	1	التوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	لجنة الرقابة البيئية
2	1	2	مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائجها	لجنة الرقابة البيئية
3	2	1	مساعدة الأجهزة الأعضاء على إعداد إستراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة	لجنة تنمية القدرات
4	2	2	مساعدة الأجهزة الأعضاء على تطبيق إستراتيجية التواصل مع أصحاب المصلحة	لجنة تنمية القدرات
5	2	3	دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في التواصل مع أصحاب المصلحة	لجنة تنمية القدرات
6	3	1	دعم المنظمة لكل جهاز رقابي لممارسة مختلف صلاحياته بصورة متكاملة في نطاق القوانين التي يعمل في ظلها وفق المعايير المتعارف عليها	لجنة تنمية القدرات
7	3	2	تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الإستراتيجية	لجنة تنمية القدرات
8	3	3	مساعدة الأجهزة الأعضاء في تطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ	لجنة تنمية القدرات
9	4	1	مساندة جهود الأجهزة في تطبيق المعايير	لجنة المعايير المهنية والرقابية
10	4	2	مساندة الأجهزة في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير	لجنة المعايير المهنية والرقابية
11	4	3	مساندة الأجهزة في إرساء آليات ضمان الجودة	لجنة المعايير المهنية والرقابية
12	4	4	مساندة الأجهزة في تطبيق أخلاقيات المهنة	لجنة المعايير المهنية والرقابية
13	5	1	تطوير النظام الأساسي والهيكل التنظيمي والقواعد الإجرائية للمنظمة بما يتلاءم مع التعديلات الأخيرة لمنظمة الانتوساي.	الأمانة العامة
14	5	2	تطوير خبرات المنظمة لضمان إدارة كفؤة وفاعلة (التعلم الالكتروني،	الأمانة العامة

			التعامل مع المانحين ، ضمان الجودة)	
15	5	3	دعم الموارد البشرية للمنظمة	الأمانة العامة

. تتولى كل لجنة وكذلك الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ الأولوية التي أُسندت إليها مع التنسيق بين مختلف اللجان كلما استدعى الأمر ذلك.

. تتولى كل لجنة توزيع الأولويات الفرعية على كامل فترة المخطط الاستراتيجي وتفصيلها حسب الأنشطة بالنسبة لسنة 2019 والسنوات اللاحقة مع تحديد التكاليف المتعلقة بكلّ نشاط.

القرار رقم 2019/268 (م.ت 57): تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي في اجتماعها العاشر:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من نائب رئيس اللجنة حول نتائج اجتماعها العاشر المنعقد بدولة الكويت والذي كان من أهمّ موضوعاته مراحل تنفيذ خطة اللجنة ونتائج تحليل الخطط التشغيلية لهياكل المنظمة لسنتي 2018 و2019 وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

وبناء على ذلك، فقد اعتمد المجلس القرارات والتوصيات التالية:

1 . ترحيب المجلس بانتخاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق رئيسا جديدا للجنة المخطط الاستراتيجي الى غاية سنة 2022 وانتخاب ديوان المحاسبة بدولة الكويت، نائبا لرئيس اللجنة الى غاية سنة 2022 تاريخ انتهاء تنفيذ هذا المخطط.

2 . اعتماد تقرير اللجنة ومواصلة تقييم النتائج السنوية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي.

3 . اعتماد التوصيات التي تقدمت بها اللجنة وحث كل من هياكل المنظمة على العمل بما جاء فيها والأجهزة الأعضاء على مساندة عمل هذه الهياكل من خلال الانخراط في أنشطتها وتيسير عملها لبلوغ الأهداف المرجوة. وتتمثل هذه التوصيات في:

- ضرورة قيام هياكل المنظمة بالتحقق من أن المشاريع المقترحة ومؤشرات قياس أدائها منسجمة وتصب في تحقيق الأولويات الشاملة والفرعية وتؤمّن القياس الكمي والموضوعي للنتائج المتوقعة.
- ضرورة مراجعة اللوائح التنظيمية لعمل هياكل المنظمة وتعديلها بما يتناسب مع أولويات المخطط الإستراتيجي.
- أهمية استمرار لجنة المتابعة بمهام التنسيق بين هياكل المنظمة لتحقيق الأولويات الإستراتيجية.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين هياكل المنظمة لتحقيق المشاريع المشتركة في إطار تنفيذ المخطط الإستراتيجي.
- تقدم هياكل المنظمة مقترحاتها إلى لجنة المخطط الاستراتيجي بشأن خططها التشغيلية للفترة 2020 - 2021 في ضوء التغذية الراجعة لخطة الفترة 2018 - 2019.
- ضرورة قيام هياكل المنظمة بتحديد احتياجاتها التي تتطلب دعم الجهات المانحة بما يضمن نجاح برامجها ومشاريعها.
- قيام الأمانة العامة للمنظمة بالتواصل مع مبادرة الانتوساي للتنمية IDI بشأن إعداد برامج لتنمية القدرات في مجال إعداد الخطط التشغيلية وصياغة المؤشرات لهياكل المنظمة.
- دعوة الأمانة العامة لحث الأجهزة الأعضاء لتفعيل استخدام منصة التواصل الإلكتروني (INTOSAI COMMUNITY PORTAL).

- دعوة الأجهزة الأعضاء لدعم المنظمة في توفير الموارد اللازمة لتذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ المخطط الاستراتيجي.
- حث الأجهزة الأعضاء على المشاركة الفعالة في البرامج والأنشطة المدرجة ضمن الخطط التشغيلية بهدف نقل المعرفة وتبادل الخبرات.
- أهمية اعتماد نماذج الخطة التشغيلية ومتابعتها والتزام هياكل المنظمة بها.

4. تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والخمسين بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء الذي يعبر عن رغبته في استضافته أو في مقر الأمانة العامة. ويتم تحديد موعد هذا الاجتماع بالتشاور والتنسيق بين الأمين العام ورئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة؛

القرار رقم 2019/269 (م.ت 57): الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي تنظمها المنظمة العربية:

بعد دراسة المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع، قرر المجلس أن تستفيد من المنحة أجهزة الرقابة في كل من الأردن ولبنان والسودان وموريتانيا وسوريا واليمن وفلسطين.

وأكد المجلس على أن تكون الاستفادة من المنحة مرتبطة بالتزام الأجهزة بالتسديد المنتظم لمساهماتها وذلك حفاظا على الموارد المتاحة للمنظمة وضمانا لاستدامتها.

كما قرّر المجلس الاستجابة للمقترح المقدّم من الأمانة العامة بتعديل الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية للمنظمة المتعلقة بالترفيع في عدد اللقاءات التي تشارك فيها الأجهزة المستفيدة بالمنحة من اثنين إلى ثلاثة لقاءات وكذلك تعديل النقطة الرابعة من المادة المذكورة بالترفيع في منحة الإقامة من 60 إلى 80 دولار عن الليلة الواحدة وذلك ابتداء من سنة 2019.

القرار رقم 2019/270 (م.ت 57): اعتماد إجراءات نشر مخرجات المنظمة العربية والسياسات الاتصالية للمنظمة

استمع المجلس إلى العرض المقدم من الأمانة العامة والمتضمن بيانات ومقترحات حول السياسات الاتصالية للمنظمة من حيث أهدافها والمشاريع والنشاطات المتعلقة بها والتي تعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها الرفع من مهنيتها وتبادل الخبرات والتجارب مع المنظمات الإقليمية والدولية وكذلك الترويج لمخرجاتها ولقصص نجاح المنظمة .

وبعد المناقشة، قرّر المجلس اعتماد إجراءات نشر مخرجات المنظمة العربية والسياسات الاتصالية للمنظمة والنشاطات التالية:

- إثراء موقع واب المنظمة وتطويره؛
- استغلال وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لنشاطات ومخرجات المنظمة؛
- إصدار نشرية للمنظمة العربية باللغة الانجليزية يتم توزيعها على الصعيد الدولي؛
- إعداد تقرير دوري حول المستجدات الفنية لمنظمة الانتوساي يتم توزيعه على الأجهزة الأعضاء؛
- استغلال قاعدة بيانات لجنة تبادل المعارف (IDI-KSC portal) لتطوير نشاط تبادل الخبرات والتجارب صلب المنظمة؛
- تركيز فهرس لتقارير الأجهزة الأعضاء (virtual catalogue) ؛
- توزيع مخرجات المنظمة العربية على هامش الاجتماعات السنوية لهياكل الانتوساي.

وأوكل المجلس إلى الأمانة العامة تنفيذ النشاطات سالفة الذكر وفق المنهجية المقدمة من الأمانة العامة بالنسبة لكل نشاط.

القرار رقم 2019/271 (م.ت 57): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2018

بعد الاستماع إلى تقرير الأمانة العامة حول الحساب الختامي وتقرير لجنة الرقابة المالية والملاحظات المقدمة من ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حول مشروع الحساب الختامي لسنة 2018 وإلى التوضيحات المقدمة في شأنها من الأمانة العامة، قرّر المجلس اعتماد الحساب الختامي لسنة 2018، على أن يتم ابتداء من الحساب الختامي القادم الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات المقدمة من ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين والآتي ذكرها:

- اعتماد تسمية القوائم المالية بدلا من الحساب الختامي.
- اعتماد تسمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلا من المعايير المحاسبية الدولية.
- اعتماد المصطلحات المستخدمة في القوائم المالية وفق ترجمة الإصدار الأخير للمعايير المحاسبية الدولية التي تولتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- بيان جميع السياسات المحاسبية للبنود التالية :
  - النقد وما في حكمه والودائع.
  - تسجيل الدائنين والمصروفات المستحقة الأخرى.
  - تسجيل الإيرادات والمصروفات.
  - إثبات المنح والتبرعات والهبات، مع بيان ما إذا كانت مشروطة أو غير مشروطة.
- اعتماد الإجراء المحاسبي الذي قامت به الأمانة العامة والمتعلق بإدراج قيمة إعادة تقييم الأصول الثابتة المستهلكة تحت بند الأموال الذاتية.

القرار رقم 2019/272 (م.ت 57): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2019

قرّر المجلس اعتماد الموازنة التقديرية للمنظمة لسنة 2019 باباً باباً بمبلغ إجمالي قدره 273,485 دولار أمريكي وفق ما يلي :

I- النفقات

بالدولار الأمريكي

الأبواب والبنود	2019
❖ **الباب الأول:** النفقات الجارية	
-**البند الأول: الرواتب** والأجور والمكافآت	107.585
-**البند الثاني:** المصروفات العامة	24.200
-**البند الثالث:** نفقات السفر والاستقبال	65.000
-**البند الرابع:** نفقات المجلة	500
-**البند الخامس:** نفقات التدريب	48.000
-**البند السادس:** نفقات البحث العلمي	17.200
إجمالي الباب الأول	**262.485**
❖ **الباب الثاني:** النفقات الرأسمالية	11.000
❖ **الباب الثالث:** الفائض المقدر	لا شئ
المجمـــوع	**273.485**

II- تقدير الإيرادات

بالدولار الأمريكي

الأبـواب	2019
الباب الأول: مساهمات الأجهزة الأعضاء	162.000
الباب الثاني: -الإعانات والتبرعات	-
- باقي الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	4.500
الباب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة (فوائد بنكية...)	30.275
المجمـــوع	**196.775**

- النقص في الموارد مقارنة بالنفقات 76.710 دولار أمريكي يتم تمويله من الفائض المتراكم من سنوات سابقة.
- حرصا على تمكين الأمين العام للمنظمة من إنجاز المهام التي يكلّف بها خارج مقر الأمانة العامة في أفضل الظروف أوصى المجلس التنفيذي باعتماد الأمانة العامة مبلغ 330 دولار أمريكي كبدل سفر لليلة الواحدة في جميع المهمات.

القـرار رقـم 2019/273 (م.ت 57): تحديـد موعـد الاجتمـاع القـادم للمجلـس التنفيـذي والدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة المقرّر عقدهما بدولة قطر

بعد إن اطلع المجلس على المذكرة التي أعدّتها الأمانة العامة والمتضمنة المقترح المقدم من ديوان المحاسبة بدولة قطر، بخصوص موعد عقد اجتماعات المجلس التنفيذي والدورة الثالثة عشر للجمعية العامة خلال الفترة من 10 إلى 2019/11/14، تقدم المجلس بالشكر إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر على الجهود المبذولة للإعداد لهذه الدورة وتوفير جميع مستلزمات نجاحها.

كما صادق المجلس على الجدول الزمني التالي:

1 . اجتماع المجلس التنفيذي:

. يوم 2019/11/10 : دراسة الموضوعات المدرجة على مشروع جدول الأعمال.

. يوم 2019/11/11 : تلاوة القرارات والتوصيات واستكمال التنسيق بين الجهاز المستضيف والأمانة العامة للإعداد لاجتماعات الجمعية العامة.

2 . اجتماعات الجمعية العامة:

. يوم 2019/11/12 :النظر في البنود المدرجة على مشروع جدول أعمال الجمعية العامة.

. يوم 2019/11/13 :تنظيم الندوة الفنية.

. يوم 2019/11/14 : تلاوة قرارات وتوصيات الجمعية العامة والندوة الفنية.

3 . اجتماع المجلس التنفيذي في تشكيلته الجديدة:

. يوم 2019/11/14 : (عقب انتهاء أشغال الجمعية العامة).

القرار رقم 2019/274 (م.ت 57): اعتماد مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وقائمة المراقبين الذين ستتم دعوتهم إلى المشاركة في هذه الدورة

أ . اعتماد مشروع جدول الأعمال:

عملا بأحكام الفقرة . 5 من المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي للمنظمة العربية التي نصت على أن من بين اختصاصات المجلس التنفيذي "اقتراح جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية وغير العادية..."، وكذلك أحكام المادة الحادية عشرة من القواعد الإجرائية للجمعية العامة للمنظمة التي حدّدت فيها أهم الموضوعات التي يتعين إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة وفق ترتيبها، اعتمد المجلس التنفيذي مشروع جدول الأعمال التالي:

1. المصادقة على مشروع جدول الأعمال.

2. تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرّته الجمعية العامة في الدورة السابقة.

3 . تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة.

4 . إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول.

5 . تحديد مكان الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة وتعيين النائب الثاني.

6 . إقرار كل من برنامج عمل المنظمة والبرنامج المالي له.

7 . إقرار التعديلات المدخلة على مشروع النظام الأساسي للمنظمة.

8 . النظر في تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي عن انجازاتها منذ اعتماد هذا المخطط.

9 . انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفا للأجهزة الأربعة التي انتهت مدة عضويتها.

10 . انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة

11. تعيين لجنة الرقابة المالية.

12 . ما يستجد من أعمال.

13 . تنظيم الندوة العلمية.

ب . دعوة المراقبين

عملا بأحكام البند . 7 من المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي للمنظمة التي نصّت على أنّ من بين اختصاصات المجلس التنفيذي "الموافقة على دعوة الخبراء والمنظمات الدولية والإقليمية أو الهيئات الوطنية داخل الدول (كالجامعات وغيرها) التي تتلاءم أنشطتها مع اختصاصات المنظمة وذلك لحضور جلسات الجمعية العامة أو

بعض اللجان المنبثقة عنها بصفة مراقبين"، قرّر المجلس أن توجه الدعوات إلى الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التالية:

*** المنظمات والهيئات العربية :**

1 . الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
2 . الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .
3 . الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.
4 . الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

*** المنظمات الدولية والإقليمية :**

1 . الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (انتوساي).
2 . الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية (أفروساي E).
3 . الأمانة العامة للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (آسوساي).
4 . الأمانة العامة للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (أروساي).
5 . مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI).
6 . الأمانة العامة للجنة التوجيهية لمبادرة التعاون بين منظمة انتوساي ومجموعة المانحين.
7 . ممثل عن البنك الدولي.
8 . ممثل عن البنك الإسلامي للتنمية

على أن يترك للجهاز المستضيف دعوة من يراه في بلده من ممثلي المنظمات والهيئات والجماعات وغيرها التي تتلاءم أنشطتها مع نشاط المنظمة العربية. .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المادة 14 من القواعد الإجرائية للجمعية العامة والمتعلقة بالمشاركة في جلسات الجمعية العامة قد نصت على ما يلي:

*تتم المشاركة في جلسات الجمعية العامة على النحو التالي:

- ✓ الجلسات العامة لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة والندوة الفنية: وفود الأجهزة والمراقبون.
- ✓ الجلسة العامة الأخيرة للجمعية العامة وتتم خلالها تلاوة قرارات الجمعية العامة والتوصيات حول الندوة الفنية : وفود الأجهزة والمراقبون.

القرار رقم 2019/275 (م.ت 57): اقتراح تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للمنظمة:

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين رقم 2018/254 م.ت (56) الذي تضمن موافقته على استمرارية عمل الفريق المكلف بتقديم مقترحات لتعديل النظام الأساسي للمنظمة مع الأخذ في الاعتبار المقترحات المقدمة من أيّ جهاز، عقد الفريق المكلف بتعديل النظام الأساسي على هامش انعقاد المجلس التنفيذي 57 اجتماعا تشاوريا تمّ الاتفاق خلاله على عقد اجتماع بمقرّ الأمانة العامة للمنظمة خلال يومي 24 و25 يونيو 2019.

وقد رحب المجلس التنفيذي بهذا الاتفاق وأوصى الفريق المذكور بما يلي:

- استكمال تعديل النظام الأساسي في ضوء المقترحات المقدّمة من قبل جميع الأجهزة الأعضاء.
- تعميم مقترحات التعديل التي تمّ الاتفاق بشأنها على جميع الأجهزة الأعضاء بالمنظمة، وأخذ رأيها بخصوص النقاط التي تمثل محلّ خلاف بين أعضاء الفريق إن وجدت.
- عرض الأمانة العامة على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم نتائج أعمال الفريق وإجابات الأجهزة الأعضاء بشأنها.

القرار رقم 2019/276 (م.ت 57) : عرض تقارير الأجهزة عن مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الانتوساي

بعد إن اطلع المجلس على التقارير المقدمة من أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء في المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر وجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان حول مشاركاتها في أعمال بعض هذه اللجان ومجموعات العمل:

1 . عبر المجلس عن شكره وتقديره إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة السالفة الذكر على ما بذلوه من جهود لإفادة المجلس التنفيذي بتقاريرهم حول مشاركاتهم في اجتماعات هذه اللجان ومجموعات العمل وإدراج هذه التقارير على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

2- حثّ بقية الأجهزة على موافاة الأمانة العامة بتقاريرها حول مشاركاتها في اجتماعات اللجان ومجموعات العمل التابعة للانتوساي بهدف عرضها على المجلس التنفيذي وتعميم الاستفادة منها.

القرار رقم 2019/277 (م.ت 57) : حول التعاون مع المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

بعد أن استعرض معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مشروع مذكرة التفاهم بين المنظمة العربية ومنظمة الآسوساي وكذلك الفعاليات المشتركة المزمع تنفيذها بين المنظمتين خلال الفترة 2020 - 2022 والتي تندرج في إطار تحقيق الهدف الثالث لمنظمة الانتوساي الخاص بتبادل المعرفة والخبرات، قرر المجلس ما يلي:

- توجيه الشكر إلى الأستاذ عادل عبد العزيز الصرعاوي على الجهود التي بذلها لإرساء التعاون بين المنظمة العربية ومنظمة الأسوساي.
- تكليف الأمين العام ورئيس المجلس التنفيذي للشروع في التواصل مع ممثلي منظمة الأسوساي من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق تعاون مع تلك المنظمة ويترك للأمين العام ورئيس المجلس تقديم التصورات والمقترحات بشأن الآليات التي سيتمّ اعتمادها للتوصل إلى إبرام الاتفاق وعرضها على المجلس التنفيذي القادم لاعتمادها.

القرار رقم 2019/278 (م.ت 57): توجيه برقيتي شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة:

قرّر المجلس توجيه برقيتي شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي والسيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد على عقد هذا الاجتماع بالجمهورية التونسية وعلى ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتهم في بلدهم الثاني الجمهورية التونسية.